الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

بالعربي.. نبي ديموقراطية

الوضع السياسي الآن يمتلئ بالإشاعات، وأبرزها واهمها ما يتم تداوله انه ما أعلنت حركة حشد عن كوادرها وانطلاقتها إلا لوجود معلومات متوافرة لدى أعضائها ان مجلس الأمة الحالي سيتم حله حلا دستوريا نهاية الشهر الجاري، ومن أبرز ما تشير إليه الإشاعة والمنتشرة بقوة بين اوساط السياسيين أن استعجال «حشد» لإعلان تكتلهم بشكل رسمي لمعرفة رموزهم بقرب حل مجلس الأمة من مصادر مقربة من رئيس مجلس الوزراء.

□□□

الأمر هنا لا يعدو كونه مجرد إشاعة سياسية أخرى غير معلومة المصدر، بل ولا تستند في تحليلاتها أو توقعاتها إلى أي دليل حي على أرض الواقع، وإن كنا نعتقد ان هذا المجلس طال عمره أم قصر لن يكمل حتى الصيف القادم لأكثر من اعتبار، ولا علاقة بقصر عمره بإعلان حشد أو غيرها بالتغييرات السياسية المرتقبة، فالمنطق السياسي البسيط يقول ان هذا المجلس لن يستمر حتى مناقشة ختام الميزانيات في شهر يونيو القادم، ولا يوجد مقوم واحد حي يشير الى انه سيصل إلى ذاك التاريخ، وسيتم حله، فلا الحكومة راضية عنه رغم ان 85٪ من نوابه في جيبها ولا الشارع راض عنه ولا السلطة أيضا راضية عنه، ولا حتى الوضع السياسي الإقليمي المحيط يرحب به، لذا لابد من تدخل يؤدي في النهاية إلى حل المجلس حلا دستوريا.

□□□

الحكومة في الكويت لا يمكن ان تعيش بلا معارضة، لذا لا يمكنها ان تعيش أو تتعايش سياسيا مع مجلس يخلو تماما من المعارضة، وحقيقة ان الحكومة الكويتية لا يمكن ان تعيش بلا معارضة ليس خيالا، بل حقيقة، فأكثر الحكومات نجاحا على مدار تاريخ الحكومات الكويتية هي تلك التي ولدت وعاشت في ظل معارضة شرسة، وأفشل الحكومات أداء هي تلك الحكومات التي ولدت في ظل معارضة أقل شراسة، فما بالنا اليوم مع حكومة تعيش بلا معارضة حقيقية.

□□□

موت المعارضة يعني موت البلد، وهذه جزئية هامة لابد ان يلتفت إليها الجميع، خاصة في بلد كالكويت، لا يمكن لبلد ان يعمل أو يستمر أو ينجح بلا معارضة برلمانية حقيقية، والمعارضة الحقيقية الآن لم تدخل البرلمان وقاطعت عرسين ديموقراطيين، لذا الديموقراطية الكويتية ليست عرجاء فقط في ظل عدم وجود أحزاب كما نقول دائما، بل عمياء في ظل عدم وجود معارضة حقيقية داخل البرلمان.

□□□

لذا حل البرلمان الحالي، والدعوة لانتخابات مبكرة معها تدخل المعارضة الحقيقية السباق الانتخابي سيعيد النور إلى عيني الديموقراطية الكويتية التي تعاني من عمى تام.

□□□

نعم ديموقراطيتنا عرجاء بلا أحزاب سياسية، ولكنها اليوم وهي بلا معارضة حقيقية، أصبحت عرجاء عمياء، وهذا الوضع السياسي لا في مصلحة الحكومة ولا السلطة ولا البلد، ويجب تصحيح الأمر بحيث يحل البرلمان وتتم الدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة معها تخوض المعارضة الانتخابات وتصل الى البرلمان، فالمنطق البسيط يقول... العرج ولا العمى، فان تعرج ديموقراطيا خير من ان تكون أعمى.

□□□

توضيح الواضح: بالعربي... نبي ديموقراطية.

نظرة ثاقبة

@ebtisam_aloun
ابتسام محمد العون

هل حققنا الوطنية الفعالة؟

مضى شهر فبراير باحتفالاته ومسيراته وقد تفنن الناس في التعبير عن فرحتهم بتعليق الأعلام والزينات «الوطنية» وارتداء الملابس الخاصة بهذه المناسبة، واصطبغت الكويت ابتداء من حبة الحلوى مرورا بالشوارع والمركبات انتهاء بالأبراج بألوان علم الكويت. لكن السؤال الحاضر هنا: هل حققنا الوطنية الفعالة؟ وهل الوطنية الفعالة تنحصر في ملابس وحلوى وأعلام وحفلات صاخبة لفنانين وفنانات من شتى البلدان؟ ما هكذا تشكر النعم!

هل الكويت حقيقة محتاجة لأعلام وشعارات براقة ومسيرات مزدحمة لنقف وقفة جادة مع أنفسنا ابتداء بالسلطة وانتهاء بالأفراد؟ ولنمسك ورقة وقلما وندون ماذا أعطتنا الكويت؟ وفي المقابل ماذا قدمنا للكويت؟ هل قمنا بواجباتنا تجاه هذا الوطن؟ أم استمرأت نفوسنا الحقوق كاملة وتجاهلت الواجبات والمسؤوليات؟ ماذا أعددنا لمستقبل أجيالنا أم مازالت ثقافة السير على البركة و«اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب» متأصلة في نفوسنا؟

فحب الوطن والمواطنة لا يقتصر على مشاعر وأهازيج البتة، بل هو جملة مشاعر من الحب والولاء تترجم إلى أقوال سديدة وأفعال رشيدة، فالمشاعر وحدها لا تبني أوطانا ولا تنهض بإنسان.

فالمواطن الفعال هو الذي يقوم برفع مستوى مجتمعه الحضاري من خلال عمله الرسمي والتطوعي وبالمقابل يقدم له الوطن الأمن والأمان وحقوقه كاملة.

ومسؤولية النهوض بالوطن ليست قاصرة على المواطنين والمقيمين فقط، بل هي مسؤولية الجميع حكاما ومحكومين فالظروف الراهنة، والتقلبات والأخطار الاقليمية المحيطة بنا تستدعي تضافر جميع الجهود، فالحكومة يتجسد دورها في وضع برنامج عمل واضح وواقعي لها، وأن تقدم انجازات ومشاريع حقيقية على مستوى التأملات الشعبية وكذلك تجتهد في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويكون معيار التعيين هو الكفاءة لا معايير شخصية أخرى إلى جانب ضخ الدماء الشابة والنهوض بالتعليم والصحة وحل مشكلة الإسكان.

ودور المواطن الفعال لا يقل عن دور الحكومة في النهوض بالكويت فهو مسؤول ومساءل عند الله في حسن اختيار من يمثله في البرلمان وأن ينهض بنفسه كإنسان ويسعى في تطوير نفسه والرقي بذاته، فرقي الأمم مقرون برقي الأفراد. ما الجدوى من وضع الإعلام على الجدران ونحن مهملون بأعمالنا ومتسيبون بدراستنا؟ وما الجدوى من ترديد الصيحات ونظم الأشعار ونحن مهملون بواجباتنا الأسرية ومنتقصون حقوق جيراننا؟ وما الفائدة من تنظيم الحفلات والمسيرات ونحن مدمرون للبيئة ومستهترون بقوانين المرور؟ لا جدوى من هذه الشكليات والبهرجة الزائفة إذا لم نتشرب من أجل الكويت الوطنية الفعالة ونعمل بها ونعلمها اجيالنا القادمة.

فهناك مقولة جميلة للمغفور له بإذن الله الشيخ جابر الأحمد أمير القلوب «فالكويت هي الوجود الثابت.. ونحن الوجود العابر».

رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

لهذه الأسباب نعارض الحكومة

التبس موقفي تجاه الحكومة لدى الكثير من الإخوة والأخوات، فأنا لم أعارض الحكومة من أجل معارضتها، ولم أدعم أي حكومة أو أؤيدها، نعم دعمت قرارات رأيتها صائبة وتخدم الوطن العزيز وأهله الكرام.. ودافعت عن نظام الحكم عندما تعرض لتلك الهجمة الشرسة التي أرادت الإطاحة به، وسأدفع عنه وسأفديه بروحي.

اذن في البداية يجب التمييز بين الحكم والحكومة، فالحكم يعني ضمن ما يعنيه أمن واستقرار الوطن وهذا عندي «ومن قبلي والدي وجدي رحمهما الله» أمر محسوم ودعمه بالروح والدم، أما الحكومة فهي التي تدير البلاد وان أحسنت فهذا واجبها، ولكن هذا يوجب علينا ككتاب الإشادة بكل قرار يحقق الإصلاح وينهض بالوطن، وفي ذات الوقت عندما تتخذ الحكومة قرارا خاطئا أو فاسدا، علينا تسليط الضوء عليه بل وجلده وهذا أيضا ما توجبه علينا أمانة القلم وواجبنا تجاه وطننا وشعبنا، ومن هذا المنطلق فقد انتقدت وبشدة حكومات سمو الشيخ ناصر المحمد في الفترة من 2006 ولغاية 2010 وامتدحت كثيرا خطة التنمية التي أتت بها حكومته عبر الشيخ أحمد الفهد وزير التنمية آنذاك.. بقطع النظر عن قوة الخطة ومدى تناغمها مع طموحنا الشخصي أو الوطني، فعمل الحكومة أي حكومة وفق خطة هو بذاته إنجاز، وهذا ما امتدحته ولم أمتدح قط سمو الشيخ ناصر، ودعمت إصلاح لجنة العلاج بالخارج، ودعمت بقوة الإصلاح الذي قامت به فيما يتعلق بفرز الموظفين لبعض المتنفذين.. ودعمت قرارات إصلاحية مهمة هي وقف الاعتمادات التكميلية، ووقف الأوامر التغييرية بالمناقصات في ميزانية 2011ـ2012 والتهديد المكتوب الذي وجهته الحكومة آنذاك لكل وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة بأن أي ملاحظة لتقرير ديوان المحاسبة ستتكرر على أي وزارة أو هيئة فإنها ستحال للنيابة العامة مع المسؤول عنها، ولكن كل هذه الإصلاحات الجوهرية سقطت بسقوط حكومة الشيخ ناصر..فيما عدا المشاريع التي أتت بها خطة التنمية من مستشفى جابر وميناء مبارك وجامعة صباح السالم والجسور الضخمة بالجيوان وجسور دوار الشيراتون وغيرها الكثير من مشاريع الوطن وأهله بأمس الحاجة لها. هذا ما دعمته ولم أدعم أشخاصا قط.

فجاءت حكومة سمو الشيخ جابر المبارك، وكم تمنيت ان تستمر حكومته في تحقيق الإنجازات حتى يستمر دعمي للحكومة.. ومع ذلك قدرت ظروف مجلس فبراير 2012 ودعمته عندما انسحب وحكومته من جلسة دمج الاستجوابين لأنني رأيته قرارا صائبا، وأبطل المجلس واستمرت حكومته لمدة 5 أشهر منفردة وقدرت أيضا ظروف عدم القدرة على الإنجاز، وجاء مجلس ديسمبر 2012 الذي لم يأت مجلس متعاون مثله في تاريخنا السياسي، إلا أن الحكومة كانت الأضعف تعاونا في تاريخ الكويت السياسي، فقد عجزت عن تنفيذ مراسيم أميرية قدر سمو الأمير المفدى ضرورتها إلا أن الحكومة لازالت ولغاية اليوم عاجزة عن تنفيذها «منها على سبيل المثال مرسوم هيئة مكافحة الفساد» بل شاهدنا الحكومة توقف مناقصات مستشفيات الشعب بأمس الحاجة لها.. ورأينا مساحات الفساد تتوسع لدرجة أن الفساد يكاد يقتحم بيوتنا، وقرارات نعجب ويعجب كل عاقل كيف صدرت.. وتحالفات تقام على حساب الوطن وأهله لتحقيق مكاسب ذاتية.

والاهم أوجهه لمحبي هذه الحكومة هاتوا إنجازا واحدا بعد سبع حكومات وخلال سنتين لندعمه أو نثني عليه «ولا يقولن أحد إن زيارة سموه وحكومته لسوق المباركية إنجاز».. نعم نقولها بملء الفم عارضنا أداء حكومته سموه وسنعارضه الى أن تأتي بالإنجاز أو ترحل ليأتي غيرها بالإنجاز الذي يتوق إليه وطننا العزيز وأهله الكرام.

يا سادة يا كرام

almeshar@hotmail.com
@almeshariq8
عبدالمحسن المشاري

الحكومة ماذا تفعل وماذا تريد؟

لا أدري ماذا تريد الحكومة، ولا أدري ماذا يريد بعض نواب الأمة، كل يوم تصريح وكل يوم لهم موضوع جديد، ولا يمر شهر إلا وهناك تهديد باستجواب والنتيجة الكويت هي الخاسرة، مرات أحس ان بعض نواب الأمة وبعض أعضاء الحكومة في سن المراهقة وكلنا نعرف هذه الفترة، اشلون يكون فيها التذبذب في كل شيء بالعواطف والأفكار والتصرفات وردود الأفعال، بس متى يكبرون ويعقلون وعلى ما يتحقق هذا الشيء اشكثر الخسائر التي سنجنيها من وراهم، الشباب اليوم انتم أولياء أمور لهؤلاء المراهقين علموهم الحكمة والسيطرة على الغضب ووزن الأمور والتعقل قبل اتخاذ أي قرارات لأن الخاسر الأول والأخير هي الكويت وشعب الكويت.

□□□

كلمات قرأتها وأزيد عليها

● بعض نواب الأمة هم إفرازات ناخبيهم ولم ينزلوا علينا من السماء فنحن اخترناهم بملء إرادتنا، أنا أقول لا تصدقوا أقوال بعض النواب لأن كل دينار صرف من قبل هؤلاء في الحملة الانتخابية لازم يسترد بألف دينار، هل ناخبوهم بحاجة إلى صدقة من هذا أو ذاك؟ هل بحاجة لمستوصف يقدمه هؤلاء؟ أم انهم بحاجة لمشاريع تقدمها لهم الدولة بلا منّ مثل البلدان المتحضرة، بحاجة لضمان اجتماعي ونظام صحي عادل للجميع، بحاجة لضمان الشيخوخة، بحاجة الى الكثير من الخدمات، أين نواب مجلس الأمة عن هذه الأشياء وأشياء اخرى مثل اقتصاد البلد والتعليم وغلاء الأراضي وإيجارات السكن وحل قضية المعسرين.

● وزارة الداخلية: ما ذنب هؤلاء الضباط الذين افنوا حياتهم في خدمة الدولة هم طلبوا التقاعد للاستفادة من ميزة التقاعد المبكر وهذا القانون الذي تم وضعه لخروج القيادات العليا، ولكن الذي حصل تم خروج اغلب القيادات الوسطى والآن تمت زيادة الراتب الأساسي للضباط يعني الذي سيخرج الآن أو قبل نهاية سنة 2014 احسن وأفضل من الذي خرج عند صدور القرار، بالله عليكم هل هذا هو الحق، حتى بالتقاعد هناك تفرقة وكلهم ضباط وكويتيون وعملوا من اجل الوطن.. بالله عليكم ما الحل؟

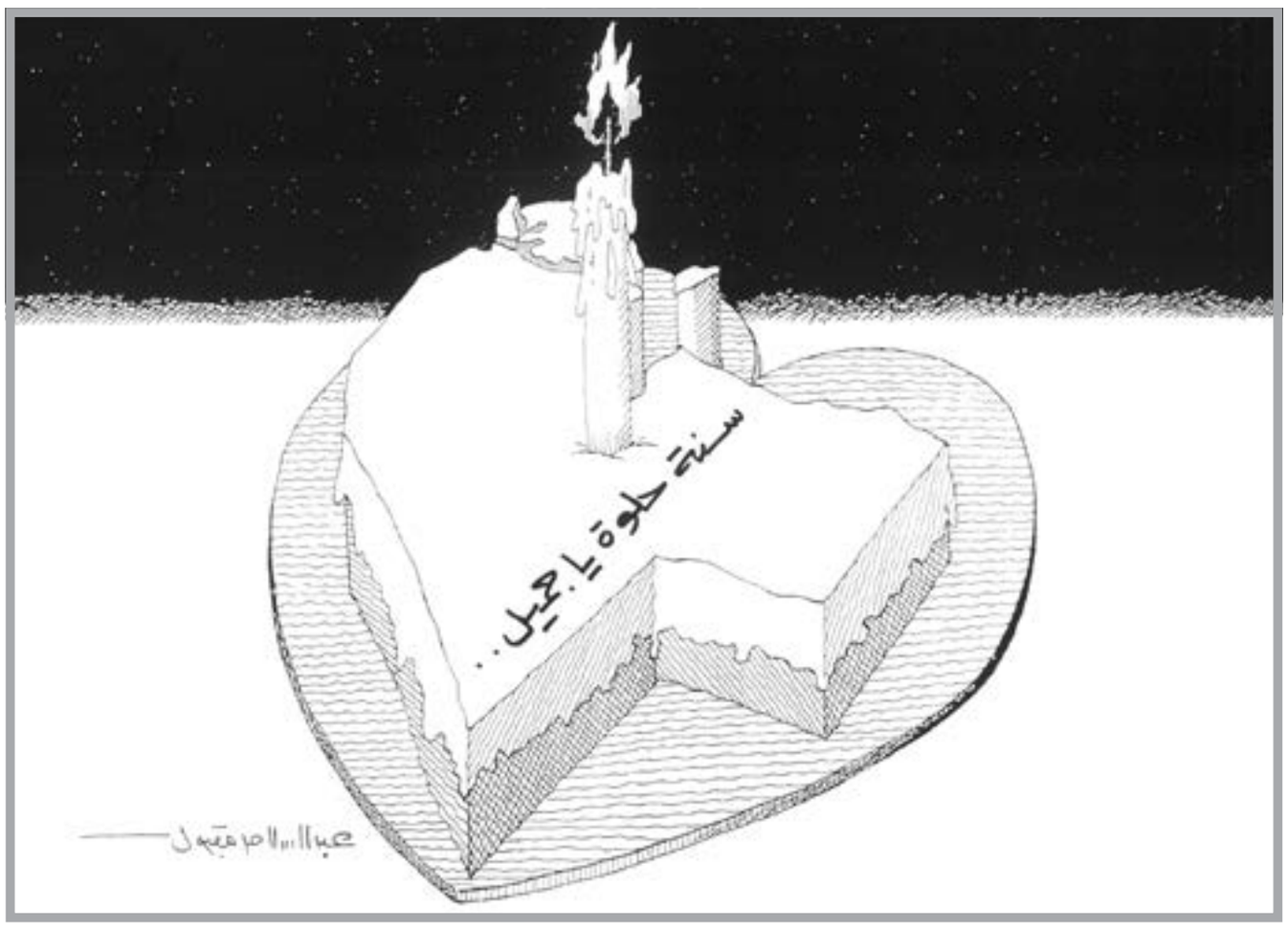

للسطور عنوان

Twitter:@family_sciences
Instagram:@family_sciences
شيخة عيسى

قلة ثقافة زوجية

نعيش في زمن العجائب، يختلط فيه الصح بالخطأ والخطأ بالصح، إلى جانب ضعف الفكر وانحراف الثقافة وقلة الوازع الديني، كل ذلك سبب الربكة الاجتماعية في العلاقات الزوجية، والتي خلقت مشاكل جديدة من نوعها إلى جانب تفاقم نسبة المشاكل الزوجية المعروفة بدلا من معالجتها.

فمن المشاكل التي تدل على ضعف الثقافة الزوجية من حقوق وواجبات، تلك الظاهرة المنتشرة (زواج المسيار) بالسر، ويرجع السبب كما يفتي به أفراد المجتمع، خشية على الزواج الأول من الانفصال والتشتت إلى جانب احترام مشاعر الزوجة الأولى.

كم هو عذر جاهل من أفراد مجتمع معاقين فكريا، القضية ليست بالزواج الثاني وذلك كونه حلالا من رب العالمين ترجع لأسباب كثيرة، وزواج المسيار أيضا لا حرج فيه فهو حلال مادامت متوافرة به جميع شروط الزواج الاسلامي، وإنما قضية «السر» فمن الجهل بالموضوع أنه لا يجوز أولا أن يكون زواج المسيار في السر وذلك لإخلاله بشرط من شروط الزواج السليم المشروع حيث لا بد الإشهار به، وثانيا لا يجوز الزواج بالثانية سرا دون علم الزوجة الأولى لأن ذلك من ضمن حقوقها أن تعلم بزواج الزوج الثاني وإلا يعتبر من خيانة الزوجة والإضرار بها نفسيا، وهذا ما أفتى به مشايخنا من توعية للأزواج بالحقوق والواجبات، ويقول عليه الصلاة والسلام «كل خصلة يطبع أو يطوى عليها المسلم إلا الخيانة والكذب» أخرجة ابن أبي شيبة، فالخيانة الزوجية من أبرز المشاكل واكثرها، وهي من المشاكل التي فقدت السيطرة عليها في زمننا الحاضر.

كذلك من المشاكل النفسية التي يعاني منها الرجل المعاصر من المرأة، فقدان هيبته وتقديس وجودة داخل المنزل، قد تكون معاناة للزوج اليوم بأنه لا بد من شعوره بهيبته ورجولته وهذا حق من حقوقه، ولا بد من وضوح الرؤية لدى المرأة بموجبات التعامل الصحيحة، معلومات مفقودة على الساحة الاجتماعية، وهي سر معاناة تكمن من وراءها مشاكل زوجية كثيرة.

كذلك أيضا الجهل بحقوق المرأة بالنسبة للرجل، فالمرأة اليوم تختلف عن المرأة بالأمس نفسيا واجتماعية وعمليا.. إلخ، فالمرأة أصبحت تشكل ثلاثة أرباع الحياة الأسرية، من خلال الأعمال التي تقوم بها، جراء دعم الزوج لها من أجل مساعدته ومساندته لتغير ظروف الحياة، إلى جانب المتغيرات الدخيلة على الحياة الاجتماعية، فلا بد من التوعية بحقوقها النفسية أولا وقبل كل شيء من أجل الانتاج والعطاء.

والكثير من المشاكل الزوجية التي هي بمنزلة انذار ورصد انتباه لقلة الثقافة الزوجية التي تكون من الحاجات الضرورية والملحة في زمننا الحاضر، وذلك حتى نحد من المشاكل الزوجية الأسرية من طلاق وانحرافات سلوكية وتشتت الأبناء.. إلخ من المشاكل الزوجية الأسرية والانعكاسات الواقعة على المجتمع جراء ذلك.

وفي الختام نحن نطمح للأفضل لتنمية البناء الاجتماعي للمجتمع، حلول وعلاج للوضع الراهن إلى جانب تفادي تلك المشاكل للجيل القادم، فلا بد من غرس وتعزيز الثقافة الزوجية بالمعلومات الجديدة والدراسات القائمة عليها لكون الثقافة الزوجية اليوم أصبحت واسعة المدى، وذلك بسبب الزمن المتغير جراء المتغيرات الدخيلة على المجتمع والأسرة.

قضية ورأي

د.عادل إبراهيم الابراهيم

الحامي واستغلال النفوذ

منذ أيام قليلة مضت نشرت في إحدى الصحف المحلية قضية استغلال احد الضباط نفوذه للضغط على أقارب المجني عليه لمصلحة أحد المقيمين المتهمين والذي تربطه به صلة قرابة وقبل أن نتناول هذا الموضوع في حينه انتظرت أياما لعلي أجد ردا من الجهات المعنية بوزارة الداخلية على ما نشر توضيحا للحقيقة وحماية للحقوق وعما اذا كان الخبر صحيحا ام خاطئا.

وحتى كتابة هذا المقال، للأسف، لم يكن هنالك اي توضيح، وحقيقة الامر ان هذا التصرف بعدم التوضيح يعطي انطباعا سلبيا عن الجهاز المعني وعن مصداقية الردود الاعلامية والتي تتحفنا بردود سطحية على مواضيع ليست بأهمية موضوع استغلال النفوذ ولا يختلف اثنان في ان العمل الامني يعتبر الحامي للحقوق وتحقيق الامن والاستقرار في المجتمع وبما يحمله من سلطة لانفاذ القانون الذي يقوم بتنفيذه رجال الامن بكل حيادية وعدل ابراء للقسم بأداء المهام بكل امانة وتفان واخلاص.

ولكن ان يقوم القلة من منتسبي الجهاز باستغلال النفوذ لمصالحهم الشخصية الضيقة فإنه ينعكس سلبا على الجهاز الامني بأكمله خاصة عندما نجد عدم الاكتراث من الجهات المعنية في مواجهة مثل هذه التصرفات بالرد السريع على ما نشر لبث الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين بان سيف القانون والمسطرة التي نتغنى بها ساريان على الجميع ولا نشك لحظة في حرص القيادة الأمنية العليا على مواجهة مثل هذه التصرفات الشاذة وبتوجيهاتها بضرورة التزام كافة منتسبي الجهاز بالانضباط وتطبيق القانون وتجدر الإشارة الى انه خلال الفترة الماضية تم تفعيل المحاكمات العسكرية وهو ما يميز الجهاز الامني عن غيره من الأجهزة المدنية الأخرى بعد إجراء التحريات اللازمة حول هذا الموضوع.

وعندما اشير الى ذلك الموضوع نظرا لعدم وجود رد رسمي واعتبار ما نشر حقيقة واقعة تتطلب اتخاذ اجراء حاسم لأن من ولي على حماية حقوق الناس قد استغل نفوذه للاضرار بمصالح العباد، اما اذا كان ما نشر غير صحيح ومبالغا فيه فيجب الدفاع عن سمعة منتسبي الجهاز وألا يكونوا عرضة للتشهير وحتى لا ينعكس ذلك سلبا على الجهاز الامني الذي يعتبر حامي الجبهة الداخلية من اي تشويه او تجريح له وبالتبعية التحقق من القصور في عدم توضيح الحقيقة لكي يشعر المواطنون والمقيمون بالاطمئنان وهيبة القانون حيث ان هذه القضية ليست الاولى ولن تكون الاخيرة مما يتطلب متابعة حثيثة من الجهات المعنية بوزارة الداخلية بالرد السريع منعا لاي تأويل وإظهارا للحقيقة.